دراسة: تعزيز السياسات الاقتصادية للدولة من أهم الخطوات لجذب الاستثمارات إلى المنطقة الحرة بعدن

■ «خاص/الثورة

أكدت دراسة علمية على أهمية تعزيز السياسة الاقتصادية للدولة لنجاح الاستثمار في المنطقة الحرة بعدن من خلال وضع خطة للترويج والتسويق .

وأوضحت أن تعزيز السياسات الاقتصادية يعتبر من أهم الخطوات الهامة لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى المنطقة الحرة بعدن،مشيرة إلى أهمية إتباع المرونة والتسهيلات في المعاملات المختلفة مع المستثمرين مما سيؤدي إلى تطوير المنطقة بعدن ،وسيعود بالمردود الايجابي ويرفد الاقتصاد الوطني بالموارد المالية ،وتهيئة عدن كنافذة اقتصادية وتجارية على العالم ومجابهة المنافسة الشديدة بين المناطق الحرة في المنطقة والمتغيرات في العلاقات الاقتصادية التجارية بين المناطق الحرة الإقليمية والدولية .

وشددت الدراسة التي أعدتها الدكتورة عائده سالم عبود على ضرورة جعل سيادة القانون والنظام فوق سيادة الجميع إذا ما أريد للمنطقة الحرة بعدن النجاح والمنافسة ورفد الاقتصاد اليمني بالموارد .

وأشارت إلى أهمية القيام بمراجعة قانونية لكل القوانين المنظمة للنشاط التجاري والاستثماري ، وقانون المنطقة الحرة ،بحيث يزال اللبس والتناقض والازدواجية ، وأن تصدر اللوائح التنفيذية المنظمة لهذه القوانين .بالإضافة إلى توفير القضاء العادل والمتخصص والضمانات الدستورية التي خصها الدستور بالسلطة القضائية واستقلاليتها .

ونوهت الدراسة إلى مركزية التطبيق للإعفاءات والمزايا في جهة واحدة سيسهل النشاط الاستثماري في المنطقة الحرة ويعيد الثقة للمستثمرين ويشجعهم على التوسع في النشاط الاستثماري بالمحافظة .

ودعت إلى الاستفادة من تجربة النظام المتميز للشرطة والأمن في المنطقة الحرة جبل علي بدبي ،ووضع خطة للترويج والتسويق لجعل المنطقة الحرة موقع جذب للمستثمر والرأسمال ، وحل كافة المشاكل المتعلقة بالأراضي المخصصة للمنطقة الحرة بعدن من حيث توثيقها وتسليمها أو الحفاظ عليها ، وعد السماح بالبسط العشوائي والبناء غير المرخص .

كما أوصت بدراسة إمكانية إعادة النظر في البنية المؤسسية التنظيمية الحالية للمنطقة الحرة ،بحيث يتم ضم الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة في مؤسسة مركزية هيكلية تنظيمية موحدة (مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة عدن).

ودعت إلى تعزيز العلاقة في مجال التعاون والتنسيق مع المناطق الحرة العربية في عدد من المجالات التخصصية ، والسعي نحو التنسيق والتكامل مع المناطق الحرة في دول الخليج ،وإقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع المناطق الحرة في الدول الإسلامية .

وتبين أن أبرز عناصر القوة للبيئة للمنطقة الحرة بعدن ((Swot ووفقا للدراسة هي مزايا الموقع الاستراتيجي ورخص الطاقة والموارد والعمالة المحلية من الجنسين، إلى جانب الخدمات والتسهيلات المتاحة في المنطقة الحرة ،وحوافز الاستثمار .

وتبين أن هناك فرصاً كبيرة لعودة الاستثمارات الأجنبية من المهجر واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وزيادة إمكانية التسويق إلى أسواق شرق إفريقيا والدول الصناعية .

وفي المقابل فان هناك عناصر ضعف عديدة أهمها ارتفاع أسعار إيجارات المواقع الاستثمارية في منطقة الامتياز الخاصة بالشركة المطورة وبالأخص مقارنة مع الأسعار السائدة محليا وتضارب القوانين ، وإصرار بعض الجهات الحكومية تنفيذ قوانينها دون الالتزام بقانون المناطق الحرة ، وضعف القدرات الفنية والإدارية للجهات الحكومية ذات العلاقة ،وعدم التنسيق الكافي فيما بينها ،وشحة في التخصصات الفنية ومحدودية نشاط الترويج الخارجي.

وأوضحت الدراسة أن جميع مجالات الاستثمار في المنطقة الحرة هي من حيث المبدأ متاحة أمام الشراكة الاستثمارية سواء على مستوى مجالات مشاريع التطوير والبنى الأساسية أو على مستوى مجالات مشاريع الاستثمارات الخاصة .كما أن فرص الشراكة الاستثمارية للمساهمة في تنفيذ مشاريع التطوير والبنى الأساسية هي متاحة ضمن القواعد الاستثمارية والمشاريع المشتركة وقاعدة الإيجار.((BOT

وأوضحت أن فرص الاستثمار المتاحة في المنطقة الحرة ضمن القطاعات : الصناعة ،التخزين ،التجارة، السياحة،والخدمات العامة هي متاحة ،من حيث المبدأ ليس بسبب طلب الهيئة (كما هو في حالة مشاريع التطوير) ،وإنما بسبب المزايا النسبية للاستثمار التي توفرها المنطقة الحرة بعدن ، وهي متاحة أيضا للمشاركة الاستثمارية ولجميع أشكال الاستثمارات الدولية المباشرة وغير المباشرة ،وكل فرصة استثمارية من تلك الفرص قابلة للتطبيق وفقا لأكثر من سيناريو، وبخيارات متعددة لتوظيف المزايا النسبية للاستثمار في المنطقة الحرة بما يتوافق مع قدرات وأهداف المستثمرين .

تزايد النشاط المصرفي خلال السنوات الأخيرة

■ «خاص/الثورة

قالت دراسة أن ارتفاع أصول الجهاز المصرفي يعكس تزايد النشاط المصرفي من سنة إلى أخرى .

وتعاني المصارف في اليمن من عدم قدرتها على جذب المدخرات ، نظرا لانخفاض مستوى الدخول لدى المواطنين ، فضلا عن ضعف الوعي المصرفي لديهم ، ورغم ذلك فقد تمكنت المصارف في اليمن من جذب المدخرات من مختلف شرائح المجتمع ، ويتضح ذلك من خلال تطور وتنامي الأصول والودائع لدى المصارف التجارية .

وتمكنت المصارف المحلية من تفعيل نشاطها المصرفي، ولذا فقد تزايدت أصولها من سنة لأخرى ، حيث بلغ إجمالي الأصول للمصارف المحلية مبلغ وقدره (٢٧٨,٤) مليارات ريال في عام ٢٠٠٢م، وارتفعت الأصول إلى (٣١٠) مليارات ريال في عام ٢٠٠٣م ، بزيادة قدرها (٣٢) مليار ريال، ووصلت في عام ٢٠٠٤م إلى (٤٤٩,٨)مليار ريال. كما ارتفعت في عام ٢٠٠٥ م إلى (٥٣٣,٨) مليار ريال ، بزيادة قدرها (٨٤)مليار ريال، وهذا المؤشر يعكس لنا تزايد نشاط القطاع المصرفي من سنة لأخرى.

بعد بوادر الانفراج السياسي

اقتصاديون ينبهون من خطورة الارتفاعات الوهمية لمواد البناء

□ أثارت موجة ارتفاع أسعار مواد البناء والتشييد في السوق المحلية مخاوف بين أوساط المواطنين و مستثمري قطاعي المقاولات والعقار من انعكاسات سلبية على قطاع البناء والتشييد في بلادنا، بعد توقف المواطنين عن مواصلة بناء مساكنهم الخاصة، وقد أدى هذا الارتفاع إلى احتمالية إصابة حركة البناء في اليمن بشلل لعدم القدرة على التنفيذ في ظل تسجيل الأسعار متوسط الزيادة نسبة ٤٠٪في المائة، مما ينعكس سلباً على أسعار الشراء والإيجارات للمباني التجارية والسكنية الجاهزة .وعلل بائعو مواد البناء الزيادة الأخيرة الواضحة في الأسعار إلى عوامل عديدة أبرزها زيادة معدل الاستهلاك العالمي منذ بداية العام الجاري، فضلا عن ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أسعار المواد الخام من مستلزمات الإنتاج وفي مقدمتها الخردة ، إلا أن خبراء العقار والمقاولين رفضوا تلك المبررات للزيادة المحلية بهذا الحجم، موضحين أن تلاعب بعض التجار والمنتجين واضح في هذه المسألة حيث يعتمد هؤلاء على العوامل الدولية لتبرير أطماعهم ، مؤكدين في الوقت ذاته، أن هذه الارتفاعات تهدد طموحات المواطنين في الحصول على مسكن.

تحقيق /عبدالله الخولاني

● قادت أسعار الحديد الارتفاعات في مختلف مواد البناء حيث كانت الزيادة الأبرز في مواد التشطيبات الداخلية من مواد سباكة وكهربائيات ورغم أن قطاع العقار العالمي لايزال تحت تاثيرات الأزمة المالية العالمية وفقا لخبراء الاقتصاد إلا أنهم اعتبروا تحرك أسعار مواد البناء في السوق المحلية بهذه النسب أمر مبالغ فيه حتى وإن كان هناك ارتفاعات عالمية فهي محدودة جدا.

خسائر

وتخوف المقاولون من خسارتهم المادية بسبب ارتفاع الأسعار، وتسببها بالتالي في توقف وإرباك بعض مشاريع المقاولات، ومساهمته في نشوب خلافات بين المؤسسات الحكومية والمقاولين بسبب العقود التي تم إبرامها مؤخرا بسبب الاختلاف في الأسعار حيث تم إعداد دراسات الجدوى والتقديرات للمشاريع المزمع تنفيذها بأسعار مخفضة.

مؤشرات

تراوحت أسعار حديد التسليح بين ١٩٥و٢٠٥ آلاف ريال للطن مقارنة بـ١٠٧ آلاف ريال في السابق و١٩٠ألف ريال لحديد الأبواب والتشكيلات و١٠٤ آلاف للطن الخشب مقارنة بـ ١٨٠ألف ريال في السابق كما تم زيادة ١٠٠ريال لسعر الاسمنت ليباع بـ١٤٥٠ريال وبحسب سعيد جمعان فإن الارتفاع الأكبر هو في أسعار مواد البناء الداخلية خاصة مواد الكهرباء والسباكة .

ويخشى خبراء العقارات في بلادنا من أن تساهم الزيادة في تأخر التطور العمراني الذي شهدته اليمن منذ بداية الأزمة المالية العالمية خاصة في ظل عدم استقرار الأسعار منذ بداية العام الجاري مؤكدين أن الارتفاعات هذه ستؤثر بالضرورة على أسعار الأبنية مما يقلل من قدرة المواطنين على تملك مسكن وسط تضاعف أسعار العقارات .

أسعار المدخلات

وعزا محمد الكهالي- تاجر مواد بناء- هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار مدخلات الإنتاج، حيث ارتفعت أسعار خردة الحديد في الأسواق العالمية بنسبة ٢٥في المائة، وارتفاع أسعار خام البيلت بنسبة ١٠في المائة،وكذلك ارتفاع أسعار كتل الصلب بنسبة ١٠في المائة نتيجة ارتفاع أسعار الغاز.

استياء وتلاعب

ارتفاع أسعار مواد البناء بصورة مبالغ فيها أثار استياء المواطنين الذين بدأوا في بناء مساكن لهم مستغلين انخفاض أسعار مواد البناء وخاصة الحديد لكن هذه الطموحات أصبحت في مهب الريح خاصة أن المؤشرات تدل على ارتفاعات قادمة .

وارجع مواطنون الارتفاع إلى تلاعب من قبل التجار والموزعين في رفع أسعار مواد البناء، وطالبوا في الوقت ذاته بتحرك الجهات المسئولة لكبح جماح الأسعار. ويقول الخبير العقاري محمد القايفي إن كافة مواد البناء سجلت ارتفاعاً حادا في الأسعار وتراوح الارتفاع مابين ١٥ -٢٠٪ لافتا إلى توقف العديد من المشاريع الإسكانية جراء الارتفاع الذي طرأ على أسعار مواد البناء خلال الشهر الماضي.وطالب القايفي بتحرك الجهات الرقابية في البلاد، وكبح جماح الأسعار، وارجع الارتفاع إلى تلاعب تجار الجملة والموزعين، مشيرا إلى أن أسعار مواد الكهرباء والسباكة مستقرة عالميا ولم يحدث لها أي تغيير، فيما تباع بأسعار كبيرة في السوق المحلية في سوق لا تحكمها رقابة.

وقال إن استقرار أسعار مواد البناء خلال الفترة الماضية، أسهم في رفع معدل التطوير الفردي للمساكن في العاصمة صنعاء، وعدد من المدن اليمنية ، لافتاً إلى احتمال ارتفاع الأسعار في الفترة القريبة المقبلة، بعد ارتفاع أسعار النفط من جهة، وبداية انتهاء الأزمة المالية من جهة أخرى، والتي ستسهم في ارتفاع أسعار مواد البناء المستوردة، إضافة إلى زيادة الطلب عليها من السوق المحلية.

وأشار خالد العماد أحد تجار مواد البناء إلى أن أكبر ما يضايق تجار مواد البناء، وبالأخص العاملين في إنتاج البلك (الطوب) هو وجود الكسارات في أماكن بعيدة وبمسافات طويلة، ما يضطرهم لنقلها بشاحنات كبيرة، وهذا سينعكس على سعر بيعها، ناهيك عن أنها تحتاج بعد تجهيزها وخلطها إلى مساحات كبيرة، لتعريضها للهواء والشمس لتجف، وبذلك تحتاج إلى موقع قريب من المدينة ومساحات شاسعة أيضاً.

تتمثل بمشاريع الطرقات، والمواصلات، والاتصالات، والكهرباء والمياه

دراسة تدعو لإعادة هيكلة الإنفاق العام لصالح المشروعات المحفزة للتنمية

■ «كتب /محمد راجح

دعت دراسة اقتصادية إلى إعادة هيكلة الإنفاق العام لصالح المشروعات المحفزة للتنمية مثل الطرقات، والمواصلات، والاتصالات، والكهرباء والمياه.

وأوضحت انه لم يتم إجراء تحسن ايجابي في إعادة هيكلة النفقات العامة سواء أكان لصالح النفقات الرأسمالية أم لصالح التنمية البشرية وفق منظور برامج الإصلاح الاقتصادي. كما عانى ذلك الإنفاق من كثير من التشوهات تمثلت في النفقات الإضافية والنفقات غير المحددة، علاوة على عدم تنفيذ تخفيض النفقات غير الضرورية.

وبحسب الدراسة فإن عملية التحول نحو اقتصاد السوق حيث أدى تدني الإيرادات الضريبية وتدني عائدات الدولة من فائض الأرباح إلى تعمق الاختلال في الموازنة العامة.بالإضافة إلى أن السياسة المالية تقوم وفق مدى تحقيق معدل النمو الحقيقي في ظل منظور معدل نمو سعر الفائدة على القروض والتضخم، وفي الاقتصاد اليمني بلغ معدل النمو الحقيقي (١٩٩٩-٢٠٠٦م) إلى ٤,١٪ ومعدل نمو الفوائد على القروض ١٨,٨٪، ومعدل تضخم بلغ ١١,٣٪ الأمر الذي يشير إلى إخفاق السياسة المالية من منظور الاقتصاد الكلي.

وأظهرت الدراسة ارتفاع الميل الحدي للاستيراد البالغ ٣٠٪، مما يفسر إخفاق السياسة المالية الانكماشية في ظل برامج التثبيت في تخفيض الاستيراد من جهة وعدم نجاح برامج التكييف في تحفيز الإنتاج، بل وتناقضها مع برامج التثبيت من جهة أخرى.

وبينت عدم وجود علاقة بين التغيرات في الناتج غير النفطي والصادرات غير النفطية، مما يفسر عدم فاعلية السياسة المالية في تحفيز الصادرات غير النفطية.

كما ان التغير في سعر الصرف (تخفيض العملة المحلية) ارتبط بانخفاض الصادرات غير النفطية، مما يفسر عدم عمل المرونات. كما أن ارتفاع الأسعار المحلية يكون أكبر من التخفيض الحاصل في العملة مما يولد أثرا سلبياً على الصادرات.

وبرهنت الدراسة أن جزءًا كبيرًا من تطور الإنفاق العام ارتبط بشكل أساس بتطور العوائد النفطية، إذ أن كل زيادة في الإيرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة تقود إلى زيادة في الإنفاق العام بمقدار ٠,٣٠ وتفسر أن ٤٦٪ من التغيرات في الإنفاق العام سببها زيادة العوائد النفطية.حيث ان ما تحقق من تناسب في بعض الاختلال الهيكلية الكلية يعود بشكل أساس إلى عوائد النفط وليس للسياسة المالية. كما أن ذلك التناسب لم يقد إلى تحسين في الأهداف الأساسية، وهي معدلات النمو، وتخفيض معدلات الفقر، والبطالة.

وتدعو إلى إعادة النظر بأهداف السياسة المالية المتبعة في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي، بحيث تهدف إلى معالجة الاختلال القائم في الاقتصاد (الزراعة والصناعة والثروة السمكية) وبما يحقق تنوع الإنتاج، والقدرة على منافسة السلع الأجنبية باعتبار أن ذلك الاختلال يعد مصدر الاختلال في الموازنة العامة.

وتشدد على أهمية استقلالية الأجهزة الرقابية وتقويتها وتطويرها لكي تتمكن من القدرة على الرقابة وتتبع الإيرادات والنفقات العامة في مفاصل أجهزة الدولة. كما يتطلب تصحيح نقاط الضعف في التشريع الضريبي.وتنسيق السياستين المالية والنقدية وبما ينسجم مع تحقيق الأهداف الاقتصادية على المدى الطويل، وخصوصا تحقيق التكامل بين السياستين بما يحد من ارتفاع الأسعار المحلية والمحافظة على استقرار سعر الصرف وبالشكل الذي يحفز الصادرات غير النفطية.

وتلفت إلى ضرورة اعتماد مبدأ الشفافية في عمليات الإنفاق العام، وفي ذلك يجب إلغاء النفقات غير الموزعة، والنفقات الأخرى، والنفقات الإضافية، مع العمل على وضوح تخصيص الإنفاق العام،

وتؤكد أهمية تكثيف الجهود الرسمية لمكافحة الفساد وذالك بالتزامن مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي لأن انتشار الفساد يؤدي إلى إجهاض سياسة الإصلاح المالي، وتزايد إهدار مشروعات القطاع العام، وضياع الإيرادات العامة، وتمثل ذلك من خلال إقصاء الكوادر الجيدة، وإحلال التوظيف وفقاً لدرجة الولاء للسلطة بدلاً من مبدأ الكفاءة، فضلاً عن تفريخ هياكل زائدة قادت إلى مزيد من إهدار المال العام. كما قاد الفساد إلى إيجاد بيئة طاردة للاستثمار الخاص، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية.